تدرّج طلاب الحقوق ـ الفرع الفرنسي في الجامعة اللبنانية في مجلس النواب

سيمون معوض(*)

برعاية كريمة من دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه برّي، قام طلاب كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، الفرع الفرنسي، ببرنامج تدرج لمدة شهرين في المجلس النيابي، وذلك بمبادرة من النائب غسان مخيبر، وبالتعاون مع مجلس النواب اللبناني وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية – الفرع الفرنسي، وشمل البرنامج حوالي ثمانين طالباً من السنة الاولى وحتى السنة الرابعة.

ولهذه الغاية، قام النائب مخيبر بمراسلة جميع النواب وحدد لهم أهداف التدرج وأهمية تعاون كل منهم مع متدرج أو اكثر. وأعلن أن الهدف هو إدخال نظام التدرج في مجلس النواب واعتماده مستقبلاً وذلك بالتعاون مع مؤسسات غير حكومية عالمية. كما طرح النائب مخيبر هذه الفكرة مع فخامة رئيس الجمهورية بهدف استفادة الإدارات والمؤسسات العامة منها واعتماد نظام مماثل للتدرج يشمل كافة الادارات ويشلرك فيه طلاب من مختلف الجامعات.

وقد بدأ الطلاب تدرّجهم ضمن دوام يبدأ من الساعة التاسعة والنصف صباحاً ولغاية الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر، وعلى مدى أربعة أيام أسبوعياً من الإثنين الى الخميس. وتمّ تشكيل لجنة سُمّيت «لجنة التسيير» مهمتها التنسيق بين المشرف على التدرج والطلاب، وتسهيل العمل ومتابعة كافة الأمور اللوجستية.

خلال هذه الفترة، قام الطلاب، بمساعدة النواب رؤساء اللجان، ومواكبة عمل اللجان الرئيسة في المجلس، ومساعدة النواب الذين أبدوا رغبتهم في استقبال عدد منهم وبإشراف النائب مخيبر وعدد من أساتذة الحقوق والمحامين، وبأداء عدد من الأعمال القانونية المساعدة للتشريع، مثل الأبحاث القانونية في القانون اللبناني والمقارن، وكتابة تقارير مختلفة،

(*) مدير عام مستشار في المجلس النيابي.

ووضع جداول مقارنة، وصياغة مسودات اقتراحات قوانين في مختلف المجالات، على أن تنحصر مهامهم بتلك الأعمال دون الأعمال الإدارية والمكتبية الأخرى.

وعمل الطلاب طيلة فترة التدرج على تطوير تجربتهم في الأبحاث القانونية المرتبطة بالتشريع لا سيما في إعداد جداول ودراسات مقارنة مع القانون الفرنسي. كما وضعوا نظاماً داخلياً للتدرج، جرت مناقشته وتعديله وإقراره، في عدة اجتماعات، وذلك وفقاً للإجراءات المتبعة في إقرار اقتراحات القوانين.

ونصت مواد هذا النظام على الإلتزام الكامل بالحضور بحسب الدوام، أي من الاثنين إلى الخميس ضمناً يومياً من التاسعة والنصف صباحاً إلى الأولى والنصف بعد الظهر، التقيّد بأصول العمل في مكتبة مجلس النواب، الحضور بلباس لائق، عدم الغياب تحت طائلة الفصل من برنامج التدرج في حال تكرار الغياب بلا عذر شرعي لأربع مرات، والأهم في كل ذلك تدوين تقرير يومي بالإضافة الى تقرير نهائي عن الأعمال المنجزة خلال برنامج التدرج. ومن حقوق المتدرج الحصول على إفادة عند إنتهاء التدرج بناء على تقويم وقرار يعود للمشرف على البرنامج[1].

وشارك المتدرجون في مواكبة عمل اللجان النيابية في المجلس، ومنها لجان: الإدارة والعدل، والمال والموازنة والأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، الدفاع الوطني والداخلية والبلديات، الإعلام والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات بالإضافة إلى لجنة تحديث القوانين.

وكانت فرصة متابعة أعمال المتدربين متوافرة لكل من ينتسب إلى الصفحة الموجودة على الـ«فايسبوك» Stageauparlement-F.F.D وذلك لتسهيل إدارة البرنامج والتواصل فيما بين الطلاب.

بالإضافة إلى كل ذلك، تمّ اعتماد مدوّنة يومية للتدرج يسجل فيها كل طالب ملاحظاته بشكل يومي، وتتضمن خلاصة عمله ومجال استفادته وغير ذلك من الملاحظات.

ولحُسن تنظيم العمل، جرى تقسيم الطلاب إلى فرق عمل من أربعة أو خمسة طلاب للعمل عبر مجموعات صغيرة، وكانت مكتبة المجلس النيابي هي المقرّ الرئيسي لعمل الطلاب.

أما المتدرجون في مكاتب النواب فقد تابعوا يومياً عملهم في مكاتب عدة، منها المكاتب التابعة للرئيسين سعد الحريري وفؤاد السنيورة والنواب: سمير الجسر، حسن فضل الله، آلان عون، سامي الجميل، أحمد فتفت، سيمون أبي رميا، ابراهيم كنعان، حكمت ديب، فريد الياس الخازن، وسواهم. كما عملوا على المساهمة في عدة مواضيع ملحّة تتعلق بالنصوص القانونية الجديدة كتنظيم السجون، وحقوق المرأة، والتحرش الجنسي، والمفرقعات، والنقل العام، والمحميات وأصول المحاكمات الجزائية، وآلية تأسيس مناطق اقتصادية خاصة في لبنان، وتنظيم الإعلام، والتنظيم الإداري واللامركزية الادارية والبلديات.

من جهة أخرى، تمّ إرشاد الطلاب المتدرجين إلى خطة العمل التي تقضي باعتماد معايير موضوعية في العمل وقواعد البحث العلمي على الشكل التالي:

ففي موضوع الإعلام مثلاً، طُلب من مجموعة العمل البحث عن أسس قانونية لإقرار قانون جديد للإعلام المرئي والمسموع وتنظيمه، وإعداد دراسة مقارنة بين القانونين اللبناني

(١) مستند أول: نص النظام الداخلي للتدرج.

والفرنسي عن واقع تعاطي القانون الفرنسي مع صلاحيات المجالس الوطنية المعنية بالمرئي والمسموع.

أما المجموعة التي عملت على موضوع أصول المحاكمات الجزائية، فقد حُدد لها القيام بدراسة بحثية لواقع المادتين ١٠٧ و١٠٨ من هذا القانون خاصةً ما يتعلق بمهل التوقيف وتجديد المهل أو عدم تجديدها بقرار معلل.

وفيما يتعلق بالمجموعة التي عملت على اقتراح مشروع قانون لتنظيم المفرقعات في لبنان، فقد طُلب منها درس حالة المرسوم الإشتراعي رقم ٥٩ الذي يحظر المفرقعات، والذي يعتبر نصّاً عاماً وغير واضح ويحتاج بالتالي إلى تطوير كما هو الحال في القانون الفرنسي.

كما حضر الطلاب الجلسات التشريعية التي عقدتها الهيئة العامة للمجلس خلال فترة التدرج، واستمعوا إلى المناقشات التي دارت فيها، واطلعوا عملياً على آلية العمل التشريعي، وكيفية درس وإقرار القوانين.

اللقاءات مع النواب:

كان للطلاب عدة لقاءات مع عدد من السادة النواب حيث اطلعوا منهم على تجاربهم الشخصية في المجالين التشريعي والسياسي، وذلك بحضور النائب مخيبر، الذي أكّد أن دوره اقتصر على التعريف بالنائب المعني في هذا التدرج، من ثم يترك له مجال الحوار مع الطلاب. وشملت هذه اللقاءات نواباً ينتمون الى مختلف الكتل النيابية، بحيث جرى شرح لآلية عمل المؤسسات الدستورية في إطار التعاون وفصل السلطات، كما تمّ شرح نظرة النواب للعمل التشريعي، وآلية التشريع بدءاً من مطبخ اللجان واللجان المشتركة وصولاً إلى الهيئة العامة للمجلس.

وطرح الطلاب موضوع التأخير في بت المشاريع والاقتراحات المحالة إلى المجلس فكانت معظم الأجوبة تتركز على أن التقصير في العمل التشريعي له عدة أسباب منها ضخامة وحجم مشاريع القوانين وضيق الوقت لدى النواب في دراستها.

وركّز الطلاب في أسئلتهم ومداخلاتهم مع السادة النواب على الوظيفة الرقابية للنائب خاصةً وأن رقابة البرلمان على أعمال الحكومة هي رقابة شاملة ودائمة ومستمرة، واستوضحوا منهم عن الآلية المعتمدة في تقديم الأسئلة والاستجوابات للحكومة.

ولم تقتصر أسئلة الطلاب على الأمور التشريعية والرقابية بل تخطتها إلى الأمور السياسية، فتمّ طرح العديد من الأسئلة التي طاولت مختلف المواضيع السياسية، ونظرة كل نائب ومقاربته لهذه المواضيع.

لقاء دولة الرئيس نبيه برّي:

في ختام التدرج كان للطلاب لقاء مع دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه برّي يوم الخميس ٢٠١١/٩/٨ في حضور النائب غسان مخيبر الذي قدم عرضاً عن نظام التدرج الذي يجريه الطلاب.

في مستهل اللقاء ألقى مخيبر كلمة مقتضبة شكر فيها الرئيس بري على فتح أبواب المجلس أمام الطلاب الذين أكملوا برنامج تدريبهم، ووضعوا نظاماً للتدرج ودراسات مقارنة بين القانون اللبناني والقانون الفرنسي، كما وضعوا مجموعة أفكار حول مسودات اقتراحات القوانين، ونظرتهم إلى موضوع التشريع بشكل عام، وذلك بالتعاون مع إدارة المجلس.

ثم رحّب الرئيس بري بالنائب مخيبر وبالطلاب مؤكداً «أن هذا المجلس مفتوح لكم ولزملاء آخرين دائماً وفي أي وقت»، منوّهاً بالخطوة التي قاموا بها.

وقال: «نحن في لبنان أكثر ما نحتاج إليه في هذه الظروف هو الديموقراطية والتمرّس عليها، لأننا لم نبن حتى الآن، مع الاسف، دولة بالمعنى الكامل، لذلك هناك هوّة بين المواطن والوطن، فللوصول إلى الانتماء الوطني اللبناني نجد أن هناك مراحل أو طبقات في الانتماء بدءاً من المنطقة ومروراً بالطائفة ثم المذهب لنصل في النهاية إلى المواطنية، وهذا أمر مؤسف للغاية».

كما شدد الرئيس برّي على «التعمّق بالديموقراطية والممارسة الديموقراطية، منتقداً الطائفية التي هي علّة العلل، وقال: هناك فرق شاسع للأسف بين استعمال الوطن لمصلحة الطائفية واستعمال الطائفة في سبيل الوطن». وإذ أكد «على وجوب أن لا تعترف المؤسسات ولا سيما مجلس النواب بالطائفية»، أشار في هذا المجال الى نص المادة ٥١ من الدستور قبل وبعد تعديلها وفقاً لاتفاق الطائف والتي تنص على أن النائب يمثل الامة جمعاء وليس الطائفة.

وجدد القول أنه «مع الاسف، في لبنان، بدلاً من أن تُخرّب الأحزاب الطوائف فإن الطوائف هي التي طيّفت الأحزاب»، وأضاف: «كنا وما زلنا نقول بأن الطائفية نقمة وأن الطوائف في لبنان نعمة، فلبنان يمكن أن يكون مختبراً رائعاً ومثالاً حياً لحل أكثر مشكلات العالم إذا ما أحسنّا التصرف».

وتناول موضوع التشريع والقوانين مشيراً إلى «أن الكثير من الحكومات في لبنان لم ولا تنفذ القانون وتجد حماية، وعندما تخالف الدولة القانون فإن المواطن يصبح من باب أولى يملك الأعذار لمخالفة القوانين، مع العلم أن القانون وجد لكي يطبق لا ليبقى حبراً على ورق».

وفي الختام، أمل النائب مخيبر أن تستمر هذه التجربة في المجلس النيابي لتصبح تقليداً سنوياً، وبالتالي يمكن أن يستفيد من البرنامج المتخرجون من مختلف الجامعات والكليات. وأشار إلى أن مسودة نظام التدرج هي قيد الإعداد، واعداً برفعها إلى رئاسة المجلس للتفضّل بالاطلاع ودرس مدى امكانية اعتمادها مستقبلاً مشيراً إلى أن هذه المسودة تعتبر بمثابة نتيجة عملية من نتائج التدرج.

خلاصة التدرج:

شكّل هذا التدرج سابقة في تاريخ المجلس النيابي الذي لم يشهد من قبل هذا النوع من برامج التدرج أكان لجهة طبيعة هذا البرنامج أو لجهة عدد المشاركين فيه، وقد أتاح للطلاب التعرّف عن قرب على آلية عمل المجلس النيابي، وطريقة تحضير النصوص القانونية وسير العمل في اللجان كما في الهيئة العامة.

وفي نهاية التدرج قدم الطلاب عدة تقارير شملت المواضيع التي جرى بحثها والعمل عليها خلال فترة التدرج ومنها:

- دراسة حول قوانين البرامج
- دراسة حول المركز اللبناني لحفظ الطاقة
- عدة مسودات لاقتراحات القوانين التي أنجزتها مجموعات العمل.

حفل تسليم إفادات التدرّج:

تحت رعاية دولة رئيس مجلس النواب، قامت الأمانة العامة لمجلس النواب والنائب غسان مخيبر بتسليم إفادات التدرج للطلاب وذلك في حفل أقيم يوم الأربعاء ٢/١١/٢٠١١ بحضور عدد من السادة النواب وأمين عام مجلس النواب وأساتذة كلية الحقوق وعدد من المحامين الذين أشرفوا على تدريب الطلاب.

تحدث النائب غسان مخيبر في بداية الحفل معلناً «اعتزازه ببرنامج التدرج الخاص الذي أشرف على تنظيمه بالتعاون مع مجلس النواب اللبناني وكلية الحقوق في الجامعة اللبنانية

الفرع الفرنسي، والذي شمل حوالي ثمانين طالباً وامتد من تموز حتى أيلول، دون تمييز على أساس الإنتماء السياسي إذ حرص البرنامج على أن يقدم خدماته لجميع النواب الذين تجاوبوا مع رسالة الدعوة الموجهة اليهم».

ولفت مخيبر إلى «أن الطلاب ساعدوا اللجان النيابية والنواب تحت اشراف عدد من أساتذة الحقوق والمحامين، وقاموا بتحضير عدد من الأبحاث القانونية المساعدة للتشريع، لا سيما في القانون المقارن اللبناني الفرنسي، وكتابة تقارير مختلفة، ووضع جداول مقارنة، وصياغة مسودات اقتراحات قوانين».

وشرح مخيبر لآلية العمل التي اتُّبعت في التدرج كما عرض لمجموعات العمل التي عالجت مواضيع محددة، كما لفت إلى «مدى التزام الطلاب بتدوين تقارير عن الأعمال المنجزة خلال برنامج التدرج، وهو الشرط المادي الذي يخوّل الطلاب استلام إفادات التدرج».

وفي ختام كلمته شكر النائب مخيبر النواب الذين استقبلوا وساعدوا المتدرجين، كما شكر المحامين: عادل يمين، طوني مخايل، وليد النقيب، وجوني الخوري الذين أشرفوا على أبحاث الطلاب. كما شكر إدارة مجلس النواب التي حضنت هذه التجربة من خلال الأمين العام والمدراء العامين، آملاً «أن يستمر مجلس النواب في إدارة برامج تدرج مماثلة تمتد لسنة كاملة تكون متاحة لمتخرجي كليات الحقوق وغيرها من الإختصاصات التي تفيد عمل المجلس ولجانه ونوابه. كما أمل أن تعتمد الإدارات العامة والوزارات مثل هذه البرامج للتدرج».

كلمة دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه برّي ألقاها أمين عام المجلس الأستاذ عدنان ضاهر، الذي رحّب بالحضور وبالطلاب الذين أمضوا فترة شهرين في رحاب هذا المجلس، وشكر جهود جميع الذين شاركوا في إنجاح برنامج التدريب هذا، من نواب وأساتذة وإداريين.

وقال «إن دولة رئيس مجلس النواب كان أوّل المرحّبين بهذه المبادرة التي أتاحت للشباب فرصة حقيقية للمشاركة في صنع السياسات العامة، والتعرُّف عن كثب على مسار العملية التشريعية، وآلية عمل المجلس النيابي، وطريقة تحضير النصوص القانونية وسير العمل في اللجان كما في الهيئة العامة.كما أن الرئيس نبيه برّي هو من بادر في إطار ما اعتبره عملية التربية على الديمقراطية إلى إطلاق برلمان الشباب في العام ٢٠٠٨، وقبله برلمان الأطفال في العام ٢٠٠٣، كل ذلك بهدف توفير فرص إضافية لزيادة مشاركة الشباب في الحياة العامة وتقليص المسافة بينهم وبين المؤسسة التشريعية».

وتوجّه إلى الطلاب قائلاً «أن برنامج تدرجّكم شكّل سابقة جديدة في حياة المجلس من حيث طبيعة هذا البرنامج وعدد المشاركين فيه.ولا بد من التنويه بالعمل الجدّي والمثابرة من خلال متابعتكم في تحضير عدد من اقتراحات القوانين والمساعدة في إعداد جداول المقارنة والقيام بعدة أبحاث تشريعية».

وختم الأمين العام كلمته بالإشارة إلى «الأثر الطيب الذي تركه برنامج التدريب على الحياة اليومية في المجلس النيابي بعد أن جرت عدة لقاءات بين الطلاب وبين عدد من السادة النواب بهدف التعرّف إلى تجاربهم الشخصية ومناقشة أمور سياسية وتشريعية بالإضافة إلى الاطلاع على رأيهم في عدد من مشاريع واقتراحات القوانين المعروضة أمام اللجان النيابية».

ثم تحدثت مديرة كلية الحقوق الفرع الفرنسي الدكتورة دينا المولى، التي نوّهت «بهذه التجربة الفريدة من نوعها في المجلس

النيابي، والتي أتاحت لطلاب الحقوق التعرّف عن قُرب على المؤسسة الدستورية الأم، وعلى كيفية تحضير القوانين وآليات العمل في المجلس النيابي».

كما عبّرت عن «فخرها واعتزازها بالطلاب الذين يُعطون أفضل النتائج الدراسية ويحققون مستويات ممتازة في امتحانات الدخول إلى كل من معهد القضاء ونقابة المحامين».

وشكرت المولى الطلاب وكل من أشرف وساهم في إعداد وإنجاح هذا البرنامج التدريبي.

وفي ختام الاحتفال ألقى رئيس الهيئة الطلابية شكري حداد كلمة وجدانية عبّر فيها عن سعادة الطلاب في خوض هذه التجربة قائلاً «إن أربعة وسبعين طالباً من شجرة كلية الحقوق أينعت ثمارهم على امتداد شهرين ونيف قضوها في البحث والتنقيب في مجال القانون حيث غرسنا أصابعنا في الحبر، وكتبنا واقترحنا ما رأيناه مفيداً من مسودات اقتراحات قوانين، وعبّرنا عمّا يخالجنا من هواجس وأحلام.» وانتقد حداد البطء في التشريع وإبقاء بعض القوانين على ما هي عليه منذ عشرات السنين من دون تعديل، متسائلاً «أليس القانون، وهو ابن الحق، صورة مواكبة لتطلّعات المجتمع وأحواله؟».

وختم حداد كلمته شاكراً دولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري على «ترحيبه بفكرة تدرج الطلاب وتشجيعه لهم، وهو الذي كان وسيبقى إلى جانبهم وذلك منذ أن كان طالباً في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية»، كما شكر حداد النائب مخيبر والإدارة البرلمانية ولجنة التسيير على جهودهم.

بعد ذلك جرى توزيع إفادات التدرج على الطلاب وتمّ أخذ الصور التذكارية.

*** مستند رقم (١): «النظام الداخلي لتدرج طلاب جامعيين في مجلس النواب لصيف ٢٠١١**

الباب الأول
أحكام عامة

الفصل الأول: ماهية التدرج

المادة ١:

التدرج هو برنامج يتيح لطلاب جامعيين في اختصاص الحقوق التدرب في مجلس النواب على القيام بأعمال قانونية مساعدة في التشريع مثل الأبحاث القانونية في القانون اللبناني والمقارن وكتابة تقارير مختلفة ووضع جداول مقارنة، وصياغة مسودات اقتراحات قوانين في مختلف المجالات.

المادة ٢:

يشرف على التدرج منظمة «برلمانيون ضد الفساد» وذلك بالتعاون مع مجلس النواب وممثلي إدارات الجامعات.

المادة ٣:

تعتمد اللجنة الطلابية في الجامعة المعنية كلجنة تسيير في التدرج وكاحدى قنوات التواصل بين الجهة المشرفة والطلاب.

الفصل الثاني: مدة التدرج ومكانه

المادة ٤:

يبدأ التدرج اعتباراً من ١٥ تموز ويمتد إلى ١٥ أيلول.

يكون المركز الرئيس للعمل هو مكتبة مجلس النواب مع إمكانية العمل في مكاتب النواب.

المادة ٥:

دوام التدرج يبدأ من نهار الإثنين حتى نهار الخميس من الساعة التاسعة والنصف صباحاً وحتى الواحدة والنصف من بعد الظهر.

الفصل الثالث: إدارة التدرج

المادة ٦:

يشرف النائب غسان مخيبر على إدارة التدرج وإرشاد المشاركين فيه بالمهمات الموكلة إليهم.

المادة ٧:

يساعد على الإشراف النواب رؤساء اللجان والنواب الذين أبدوا رغبتهم على استقبال عدد من المتدرجين.

المادة ٨:

يساعد على الإشراف عدد من أساتذة الحقوق الجامعيين والمحامين المتمرسين.

المادة ٩:

تؤلف لجنة تسيير أعمال من المتدرجين مهمتها التنسيق بين المشرف على التدرج والطلاب.

المادة ١٠:

يتم إختيار مقرر من كل فريق، وذلك عن طريق الانتخاب من ذلك الفريق.

الباب الثاني
في الحقوق والموجبات

الفصل الأول: المشرف

المادة ١١:

للمشرف على التدرج طلب:

- اجتماع لجنة التسيير بعد أن يبلغ الأعضاء قبل ٢٤ ساعة الدعوة مرفقة بجدول أعمال محدد.
- الاطلاع على المدونات اليومية الخاصة بكل متدرج.
- تلقي تقرير بالأعمال المنجزة في فرق العمل.
- فصل أحد المتدرجين بقرار معلل.

الفصل الثاني: المتدرج

المادة ١٢:

في موجبات المتدرج:

- القيام بأعمال التدرب على المساعدة في التشريع والبحث القانوني وكتابة التقارير وسواها من الأعمال الملحوظة في المادة الأولى.
- الالتزام الكامل بالحضور بحسب الدوام.
- التقيد بأصول العمل في مكتبة مجلس النواب.
- الحفاظ على الهدوء و عدم إثارة الفوضى داخل المبنى.
- عدم الغياب تحت طائلة الفصل من برنامج التدرج في حال تكرار الغياب بلا عذر شرعي لأربع مرات.
- الحضور بلباس لائق.
- تدوين تقرير يومي كما تقرير نهائي عن الأعمال المنجزة خلال برنامج التدرج.

المادة ١٣:

في حقوق المتدرج:

- الحق بالحصول على إفادة عند انتهاء التدرج بناءً على تقييم وقرار يعود للمشرف.»

* مستند رقم (١): نص الرسالة الموجهة من إدارة المجلس النيابي إلى الاتحاد البرلماني الدولي - جنيف

Activités parlementaires

Stage des étudiants de la Faculté de droit de l'Université libanaise au Parlement libanais

Le député Ghassan Moukheiber, en collaboration avec le Parlement libanais et la section francophone de la Faculté de droit de l'Université libanaise, organise un stage au parlement pour les étudiants de cette faculté.

Le programme comprend environ 80 étudiants de la 1ère à la 4ème année.

Le stage a débuté le 18 juillet 2011 et s'étendra sur une période de deux mois.

Durant cette période, il est prévu que les

Et ceci sous la supervision du député Moukheiber, des professeurs de droits, et des juristes expérimentés.

Signalons, que ce type de formation constitue un précédent au sein du parlement libanais par la nature du projet et le nombre des participants, dans l'espoir que le parlement adopte un programme de stage institutionnalisé et annuel à l'intention de diplômes universitaires.

étudiants, avec l'aide des présidents des commissions permanentes et des députés qui ont exprimé leur désir de recevoir un certain nombre d'entre eux, doivent assumer plusieurs fonctions telles que :

- La recherche en droit libanais et comparé,
- L'élaboration de divers rapports,
- L'établissement des tableaux comparatifs,
- La rédaction de propositions de loi dans différents domaines.